### وفد الصداقة البرلمانية التقى رئيسي الوزراء ومجلس الأعيان الأردنيين

# النسور: الكويت بلد صغير بحدوده إلا أنه كبير بتجربته الديمقراطية

■ التجربة انعكست على الحريات الإعلامية في الكويت التي تشكل مثالاً يحتذى في المنطقة

عبدالله النسور

حمد الدعيج

حمد الهرشاني

■ الهرشاني: تطابق في وجهات النظر بين الكويت والأردن حيال مختلف القضايا الإقليمية

■ المصري: نقدر الدعم الذي تقدمه الكويت للمساهمة في دفع عجلة التنمية الوطنية في الأردن

■ المري: الأردن يشكل لدول التعاون عمقاً إستراتيجياً .. وندعمه لمواجهة أعباء استضافته السوريين

عمان - «كونا»: بحث وفد الاخوة البرلمانية الكويتية الاردنية الذي يزور الاردن حاليا برئاسة النائب حمد الهرشاني مع رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور ورئيس مجلس الاعيان طاهر المصري علاقات التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين.

وحضر اللقاءين سفير دولة الكويت لدى الاردن الدكتور حمد الدعيج والنائبان عصام الدبوس وناصر المري فيما حضرهما عن الجانب الاردني رئيس لجنة الصداقة الاردنية - الكويتية البرلمانية سليم البطاينة.

وأشاد رئيس الوزراء الاردني في تصريح لـ«كونا» عقب اللقاء بعلاقات التعاون الاخوي المتينة التي تربط الاردن ودولة الكويت.

وقال ان الديمقراطية الكويتية تشكل مدرسة لبلد صغير بحدوده وتعداد سكانه الا انه كبير بتجربته الديمقراطية بفضل حكمة قيادته.

مؤكدا ان هذه التجربة انعكست على الحريات الاعلامية في دولة الكويت التي تشكل مثالا يحتذى في المنطقة.

من جانبه وصف النائب الهرشاني في تصريح لـ«كونا» اللقاءين بانهما كانا مثمرين تم خلالها مناقشة قضايا التعاون بين البلدين الشقيقين وقضايا الاهتمام المشترك.

واضاف ان زيارة الوفد الابرلماني الكويتي الى الأردن تأتي التزاما بنهج التعاون الاخوي القائم بين البرلمانيين في البلدين والبحث في سبل تعزيزها، مشيدا بحسن الاستقبال والضيافة التي حظي بها الوفد الكويتي.

وأكد النائب الهرشاني تطابق وجهات النظر بين دولة الكويت والاردن حيال مختلف القضايا الاقليمية وحرصهما على المضي قدما في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين بما يخدم الشعبين الشقيقين.

بدوره أكد رئيس مجلس الاعيان الاردني طاهر المصري عمق علاقات التعاون مع دولة الكويت وتميزها في مختلف المجالات وأهمية تعزيز التعاون البرلماني بين البلدين الشقيقين.

وأعرب عن تقدير بلاده للدعم الذي تقدمه دولة الكويت للمساهمة في دفع عجلة التنمية الوطنية اضافة الى الاستثمارات الكويتية في الأردن والتي تعد الأكبر بين الاستثمارات العربية والأجنبية.

من جهته قال النائب ناصر المري لـ«كونا» ان الوفد البرلماني تبادل خلال لقائه رئيس الوزراء عبدالله النسور ورئيس مجلس الاعيان طاهر المصري وجهات النظر حول سبل تقوية علاقات التعاون البرلمانية بين البلدين وسبل الاستفادة من تجربة الجانبين.

وقال ان الاردن يشكل لدول مجلس التعاون الخليجي عمقا استراتيجيا مشيرا الى ان اللقاءات تناولت أهمية دعم الاردن لمواجهة الاعباء الناجمة عن استضافته لاعداد كبيرة من اللاجئين السوريين. وأكد المري ضرورة تصدي البرلمانيين العرب لتداعيات الازمة السورية على الشعب السوري والمنطقة العربية والتأكيد على أهمية الوصول الى حل سلمي للازمة بما يحقن دماء السوريين ويحفاظ على ما تبقى من البنية التحتية السورية.

## وفد مجموعة الصداقة البرلمانية غادر إلى لاتفيا

غادر البلاد صباح أمس وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الأولى برئاسة رئيس المجموعة النائب الدكتور يوسف الزلزلة الى جمهورية لاتفيا في إطار جولة مجموعة الصداقة التي تشمل كذلك زيارة جمهورية فنلندا.

وغادر الوفد الذي يضم نائب رئيس المجموعة النائب مبارك النجادة وعضوية كل من النواب صفاء الهاشم وهشام البغلي وناصر الشمري وعدنان المطوع والدكتورة معصومة المبارك إلى جمهورية لاتفيا في زيارة رسمية خلال الفترة من 20 الى 22 مايو الجاري.

ومن المقرر ان يبحث الوفد البرلماني الكويتي خلال الزيارة مع كبار المسؤولين في لاتفيا سبل التعاون بين البلدين الصديقين.

كما سيقوم وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الأولى بزيارة رسمية إلى جمهورية فنلندا تستغرق ثلاثة أيام خلال الفترة من 23 مايو إلى 25 مايو الجاري يلتقي خلالها أعضاء البرلمان الفنلندي وعددا من مسؤولي جمهورية فنلندا.

### لتكون خمس دوائر على غرار مجلس الأمة بحضور رئيس البلدي ونائبه ومدير البلدية

# «المرافق البرلمانية» ناقشت تعديل نظام الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي

اجتماع لجنة المرافق العامة البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

■ كل دائرة يمثلها اثنان من الأعضاء ويكون لكل ناخب صوت

■ تشديد العقوبات على مخالفات البناء واشتراط توافر مواقف سيارات

■ ناقشنا مقترحاً بتنظيم قضايا الأغذية وكيفية مكافحة الأغذية الفاسدة

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها أمس اقتراحا بقانون بشان اعادة تشكيل الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي لتكون خمس دوائر على غرار الدوائر الانتخابية لمجلس الامة وذلك بحضور رئيس المجلس البلدي ونائبه والمدير العام لبلدية الكويت.

وقال رئيس اللجنة النائب علي العمير في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان الاقتراح بقانون ينص على ان يمثل كل دائرة من الدوائر الخمس اثنان من الأعضاء وأن يكون لكل ناخب صوت واحد في العملية الانتخابية.

وأضاف النائب العمير ان اللجنة ناقشت مقترحا بشان تشديد العقوبات على مخالفات البناء التجاري والاستثماري واشتراط توافر مواقف سيارات في هذه المباني قبل انشائها.

وذكر ان اللجنة ناقشت ايضا مقترحا بشان تنظيم قضايا الاغذية وكيفية مكافحة الاغذية الفاسدة مبينا ان اللجنة لم «تتوسع في النقاش باعتبار ان المقترح له علاقة بما انجزته اللجنة في السابق والمتمثل في قانون الهيئة العامة للأغذية».

وأشار الى أن اللجنة بحثت مقترحا بشان انشاء محافظات للمجلس البلدي وقررت أن تعطي كل الجهات المعنية بهذه الاقتراحات بقوانين مهلة لمدة اسبوع لكي ترفع للجنة جميع ملاحظاتها على هذه الاقتراحات.

### تضم مسؤولين في الحكومة ونواب وأعضاء المجلس البلدي

# الفضل يطالب بتشكيل لجنة لتفقد معاناة جليب الشيوخ

■ الشفافية غائبة عن أوضاع المنطقة منذ زمن طويل ومطلوب وضوح الرؤية

نبيل الفضل

■ المخالفات الموجودة في البناء تصعب إزالتها والشكاوى في هذا الشأن لا تحصى

طالب النائب نبيل الفضل في اقتراح قدمه إلى مجلس الأمة، بتكليف أعضاء لجنة المرافق العامة، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير دولة لشؤون البلدية، ومدير عام بلدية الكويت، ورئيس المجلس البلدي وبعض أعضائه، لعمل جولة تفقدية شاملة لمنطقة جليب الشيوخ للوقوف على أوضاعها وأحوالها الراهنة وما تعانيه هذه المنطقة من مشاكل ومعوقات، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

نصت المادة «118» من اللائحة الداخلية على أن: يقدم العضو إلى الرئيس ما يقترحه من رغبات في الأمور الداخلة في اختصاص المجلس أو التي يرى توجيهها إلى الحكومة في المسائل العامة، وللمجلس في حالة الاستعجال أن يقرر نظر الاقتراح بقرار أو برغبة مباشرة دون إحالته إلى اللجنة المختصة:

ونصت المادة «130» من الدستور على أن : «يتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها».

وقررت المذكرة التفسيرية للدستور بشأن مسؤولية الوزراء أمام مجلس الأمة بأن : «وهم المسؤولون عن الحكم أمامه وأمام مجلس الأمة».

وتطبيقا لتكامل النصوص الدستورية السابقة فإن لأعضاء مجلس الأمة الحق في تقديم الاقتراحات إلى رئيس مجلس الأمة وذلك لإصدار قرار من المجلس في الأمور الداخلة في اختصاصه أو التي يرى توجيهها إلى الحكومة في المسائل العامة.

وحيث إنه لايخفى على أحد بان منطقة جليب الشيوخ أصبحت منطقة حيوية واستراتيجية بسبب موقعها القريب من أحد المنافذ الكويتية - منفذ المطار - كما أنه قد أصبح في محيطها الجغرافي عدة مواقع هامة كاستاد جابر الأحمد الرياضي، وجامعة صباح السالم، والعديد من كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي ستفتح أبوابها في شهر سبتمبر القادم، ناهيك على أنها محاطه بمناطق سكنية تقطنها عائلات كويتية.

وأنه بالرغم من ذلك إلا أن منطقة جليب الشيوخ تكاد مهملة إن لم تكن هي بالفعل كذلك، حيث تتكدس فيها العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات، فأصبحت محلا مقصودا لارتكاب الجرائم فيها، ناهيك على أنها تعاني من الإزدحام الشديد لكثرة المدارس فيها، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه من أوضاع أمنية خطيرة، وما تشهده المنطقة من مخالفات في البناء من الصعب إزالتها، مما أدت تلك الاوضاع المتراكمة إلى كثرة الشكاوى من العائلات الكويتية التي تقطنها أو التي تقطن المناطق القريبة إليها.

ونظرا لغياب الشفافية الحكومية تجاه أوضاع منطقة جليب الشيوخ منذ أمد طويل، واستنادا لما سبق بيانه بشأنها، تتقدم نحن الموقعين أدناه باقتراح إصدار قرار من مجلس الأمة.

بناءً عليه تتقدم باقتراح إصدار قرار من مجلس الأمة يقضي: بتكليف أعضاء لجنة المرافق العامة، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير دولة لشؤون البلدية، ومدير عام بلدية الكويت، ورئيس المجلس البلدي وبعض اعضائه، لعمل جولة تفقدية شاملة لمنطقة جليب الشيوخ للوقوف على أوضاعها وأحوالها الراهنة وما تعانيه هذه المنطقة من مشاكل ومعوقات، وتكليف اللجنة المذكورة بوضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الأوضاع والمشاكل والمعوقات، تمهيدا لرفع تقريرها بشأن ما سبق خلال ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمة لاتخاذ المجلس ما يراه مناسبا بشأن التقرير المنوه عنه ورفعه للحكومة للعمل بموجبه.

### طالبوا وزيري الداخلية والنفط بصعود المنصة وتفنيد صحيفتي مساءلتهما

# نواب لـ«الصباح»: الاستجوابات ليست أزمة تدعو للقلق والهلع

■ العمير: لن نوافق على تأجيل الاستجوابين نهائياً وليتول حرها من يتولى قرها

علي العمير

■ العدوة: مجلسنا لم ينتهج التجريح الشخصي نهائياً على عكس المجلس السابق المبطل

خالد العدوة

■ التميمي: على وزير النفط أن يقدم استقالته أو يصعد المنصة في جلسة 28 الجاري

كتب مصطفى كامل

أكد عدد من النواب أن الاستجواب هو حق لممثلي الأمة لايجب الجزع والخوف منه، مؤكدين أن الهدف من استجوابي وزيري الداخلية والنفط هي استجلاء الحقائق حول بعض الأمور الغامضة، ومؤكدين في الوقت ذاته أن لانية بالتراجع عن هذين الاستجوابين.

وبينوا في تصريحات لـ«الصباح» أن الاستجوابات ليست أزمة تدعوا للقلق والهلع، وأن المجلس يمد يد التعاون للحكومة وفي المقابل يجب على الحكومة أن تمد يد التعاون للمجلس.

وقال النائب خالد العدوة نحن بصدد استجوابين وليس عشرة استجوابات، لافتا إلى انه ليس هناك ما يمنع ان يصعد وزير النفط المنصة ويفند استجوابه ويرد علي محاوره وبخاصة ملابسات قضية الداو التي تحدث عنها الجميع لما كبدته للبلاد لغرامة كارثية.

واضاف العدوة في تصريح خاص لـ«الصباح» ينبغي علي وزير النفط ان يتحدث ويرد على الشعب الكويتي فيما يتعلق بغرامة الداو من خلال برلمان الشعب.

وعن استجواب وزير الداخلية ايضا شدد العدوة على ضرورة ان يتصدى لاستجوابه ويرد على مستجوبيه مشيرا ان الامورعادية وطبيعية وليس ثمة ازمة او مشكلة تدعو للقلق والهلع اطلاقا وانما ما يحدث هو ممارسة طبيعية لمجلس الامة وانه يتوجب ان تتم الامور وفق اطار اللائحة والصلاحيات المنوطة بالمجلس.

واكد العدوة ان هذا المجلس لم ينتهج نهج التجريح الشخصي نهائيا على عكس المجلس السابق المبطل داعيا الى ضرورة ان يكون هناك نوع من التعاون وتقبل المساءلة السياسية للنواب وذلك بعد ان ظل البرلمان لقرابة ستة اشهر يمد يد التعاون وجنبا الى جنب مع الحكومة في الانجازات وإظهار المشاريع المهمة التي ظلت لسنوات لم تر النور.

وكشف العدوة ان هناك تعاوناً جادا ومثمراً وعدم تهاون حول الكثير من القضايا بين رئيسي مجلسي الامة والوزراء.

مبارك العرف

■ العرف: نشيد بإجراءات رئيس الحكومة وإحالة ملف قضية الداو إلى النيابة العامة

عبدالله التميمي

وحول ما يرجح بأن الحكومة سوف تطلب التأجيل لمدة 3 اسابيع في الجلسة المقبلة قال العدوة النواب كل منهم سوف ينطلق من خلال قناعته مشددا انه مع عدم التاخير في بيان حقائق الامور لاسيما في ظل الكارثة المليارية التي لم تمر من قبل بالكويت والتي وصفتها الصحافة بالحليب المسكوب محذرا من وقوع كوارث اخرى مستقبلية اذا لم يتم التعامل مع القضية الحالية بمزيد من الجدية والحزم.

ومن جانبه اوضح النائب مبارك العرف انه حق دستوري لنائب الامة ان يقدم استجوابا لاي من اعضاء الحكومة متى وجد سببا ذلك وتابع في تصريح خاص لـ«الصباح»، مشيدا بقرارات واجراءات سمو رئيس مجلس الوزراء والتي تناولت بعض المسؤولين في القطاع النفطي فضلا عن احالة ملف قضية الداو الى النيابة العامة، لافتا ان هذه الخطوات تحسب لسموه الذي لم يتوان يوما في مد يد التعاون مع السلطة التشريعية والحفاظ على علاقتها طيبة مع نظيرتها التنفيذية، مؤكدا ان سموه عود نواب الامة على التعامل الراقي مع السلطة التنفيذية.

وبدوره قال النائب علي العمير ان الدستور أوضح مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة مع ضرورة التعاون فيما بينها، لافتا ان سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ارتأيا معالجة معينة للقطاع النفطي وبالتالي نؤكد اننا لن نتدخل في اعمالهما التنفيذية مشددا انه في المقابل سوف يراقب عن كثب عمل اي مجلس قادم لمؤسسة البترول ولن يسمح باستمرار او تكرار الخطأ الذي وقع في قضية الداو.

وحول تاجيل استجوابي وزير الداخلية والنفط اكد العمير انه لن يوافق على تاجيل اي استجواب نهائيا قائلا «ليتول حرها من يتولي قرها».

ومن ناحيته استنكر النائب عبدالله التميمي قيام وزير النفط بمهمة اجراءات التوقيفات والتنقلات والتعيينات في مؤسسة البترول لاسيما وانه طرف في قضية الداو ومقدم ضده استجواب وقال التميمي انه لا يجوز ان يكون الخصم والحكم شخصا واحدا محذرا من ان مثل هذا التصرف من الممكن ان يحدث نوعا من المواجهات القادمة اذا ما اقبل من لا يستحق وابقي على من تستوجب اقالته مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة ان يحمل هذه العملية على عاتقه وان يشرف عليها مباشرة بشخص سموه.

وتابع موضحا انه يخشى ان تصدر قرارات عن مجلس الوزراء باقالة اشخاص لا يرغب في بقائهم وزير النفط بالقطاع النفطي نظرا لامور اخرى لا تتعلق بقضية الداو.

وذكر انه بالنسبة لوزير النفط اما ان يقدم استقالته او ان يصعد المنصة في جلسة 28 الجاري، لافتا انه لا ملاذ عن هذين الخيارين لاسيما وان المنصة بانتظاره.